

## الملف

رضوان عقيل

نحاس: لبنان ليس مفلساً  
الأجدي مفاوضة صندوق النقد بشروطنا

يواكب البرلمان خطة التعافي الاقتصادية التي وضعتها الحكومة وما ستنتهي اليه في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي، لاسيما ان كل ما سيتم الاتفاق عليه سيترجم في جملة من القوانين التي ستأخذ طريقها الى التطبيق. حصل تضارب في الارقام المالية بين مجلس النواب والحكومة في تحديد الخسائر، بعد وقوع كباش بين الطرفين

انشغلت لجنة المال والموازنة بمشاركة مجموعة من النواب من كتل مختلفة في مناقشة الارقام المالية التي قدمتها حكومة الرئيس حسان دياب، وعملت على الاستفسار من وزير المال غازي وزني والمدير العام للوزارة آلان بيفاني عن المقاربات المالية التي ستقدمها الى صندوق النقد الدولي، للحصول على القروض الموعودة للخروج من انفاق الازمات التي اغرقت اللبنانيين في مشكلات مالية ومعيشية باتت تهدد الشرائح الكبرى من اللبنانيين. عقدت اللجنة اكثر من جلسة، وتوصلت الى ارقام رفعتها في خلاصة تقريرها الى رئيس مجلس النواب نبيه بري، وذلك بعد استماعها الى ملاحظات الجهتين المعنيتين بالشأن المالي، وهما مصرف لبنان وجمعية المصارف.

كان القاسم الاكبر في مداخلات النواب، تشديدهم على الحفاظ على اصحاب الودائع في المصارف وعدم مسها، وان الدولة هي من تتحمل المسؤولية التي وصلت اليها

الاوراق الاقتصادية في البلد. رفضت اللجنة كل الاتهامات التي تلقته من النوع الذي زعم انها تعرقل عملية المفاوضات المفتوحة بين الحكومة والصندوق، وارجعت العرقل التي حصلت الى التباين في الارقام الذي ظهر بين وزارة المال ومصرف لبنان. لجنة تقصي الحقائق لم تكن طرفا في هذا النزاع، بل نفذت دورا رقابيا برلمانيا للمساهمة في حل تلك الاشكالية بين الطرفين، والشروع في الاصلاحات المطلوبة من دون انتظار حصيله المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وكان اعضاء من لجنة المال ورئيسها النائب ابراهيم كنعان قد التقوا بعثة الصندوق. وقد خلصت اللقاءات الى ان الحكومة هي المفاوض الوحيد مع هذه المؤسسة الدولية.

ماذا حصل تضارب في تحديد الارقام بين مجلسي النواب والوزراء؟

من اولى واجباتنا في لجنة المال والموازنة تقصي الحقائق والاستماع الى اراء مختلف الجهات المعنية. عندما نتلقى الخطة الاقتصادية من الحكومة، فان اقل ما نقوم به هو درس ارقامها للقيام بالدور المطلوب منا اولا ومعرفة تداعياتها على المجتمع والاقتصاد ثانيا. وقد رأينا ان لها تداعيات كثيرة ومهمة. يبقى القصد من مناقشة هذه الخطة، لاسيما انها اتخذت خيارات صعبة جدا وتضم نحو 40 قانونا اصلاحيا ويجب في النهاية ان تأخذ موافقة البرلمان. لم تنل الحكومة موافقة مجلس النواب على الخطة بعد، وهي تأمل في اقرارها. علما ان ثمة خيارات صعبة سيتم اتخاذها. ينبغي على الحكومة ان تعلم ان الاتفاق على هذه القوانين مع صندوق النقد الدولي يحتاج قمتنا بالاستماع الى جميع الافراء بغية التوصل الى مقاربات واحدة. الرقم في النهاية هو نتيجة ويأتي بعد اتخاذ جملة من الخيارات. القرارات والخيارات التي عملت الحكومة عليها، بينت انها لم تكن الانسب. ما استمعنا اليه من الافراء وخصوصا من جمعية المصارف والبنك المركزي، اضافة الى الاختصاصيين في العلوم

يضيء مقرر لجنة المال النائب نقولا نحاس لـ"الامن العام" على تعاطي البرلمان مع الخطة المالية، ووضع جملة من الشروط واتخاذ عدد من الاحتياطات التي تحمي المواطنين وودائعهم قبل توقيع برنامج الحصول على القروض من صندوق النقد، لانه في حال حصول اي خلل او ارتداد اي اجراء على المواطنين، سيكون مجلس النواب اول المتضررين امام الرأي العام.

هل اخطأت الحكومة في الطروحات التي قدمتها؟

ما اقدمت عليه الحكومة في هذا الشأن لا ينطبق على رسم سياسة مالية لدولة بل لمؤسسة، مع التأكيد على ان لبنان ليس مفلسا، والمطلوب ليس ضرب المودعين في المصارف. كان هناك توجه لاستهداف المودع الذي يملك 500 الف دولار وما فوق. ما يهمننا هو الحفاظ على المودعين الذين باتوا يشكلون الثروة الخضراء في البلد.

الم تكثرت الحكومة لحقوق المودعين وحمائهم؟

استسهلت هذا الموضوع وسارت في نوع من السراب. رفعتنا التقرير الذي اعدته لجنة المال في النهاية الى رئيس المجلس بعدما طلبنا من الجهات المعنية الاتفاق على خيار ارقامنا. سيحدد الرئيس بري هذه الحصيلة التي تم التوصل اليها. يبقى الالم اننا قدمنا للحكومة سلاحا لم تكن تمتلكه، وهو التفاوض مع الصندوق من موقع اقوى وبنقاط اقوى، تصب في مصلحة لبنان. من الاجدي لنا ان نفاوض الصندوق بشروطنا وليس بشروطه.

لماذا رحب الصندوق بارقام الحكومة؟

يمارس صندوق النقد الدولي سياسة المصرف. عندما يذهب الشخص للحصول على دين من البنك مع وجود كفيل، سيطبق الاول افضل الشروط التي حصل عليها.



مقرر لجنة المال والموازنة النائب نقولا نحاس.

ما هو الرقم الذي توصلت اليه لجنة المال في تحديد الخسائر؟

اقل من 100 الف مليار ليرة، ويتراوح بين 70 و80 الف مليار ليرة. حددنا هذه الخسائر التي يجب معالجتها، بينما كان الرقم الذي وضعته الحكومة 240 الف مليار. نالت ارقام اللجنة موافقة النواب من كل الكتل من دون تردد. بعد تقديمنا ارقامنا على الحكومة عليها ان تناقش معنا وتضعنا في ما ستقدم عليه في النهاية وتشرح للنواب ما ستقدم عليه في النهاية.

ما حقيقة انكم مارستم ضغوطا على الحكومة؟

ليست من مسؤولياتنا تقديم تلك الارقام غير الدقيقة، وعلى الحكومة ان تتعاون معنا وان تتفاوض من موقع اقوى، علما اننا لسنا ضد الصندوق. ما يحصل في الحكومة انه يتم الانشغال بالمقاربة من دون الالتفات الى الاصلاحات المطلوبة.

ما صحة انكم كنتم اقرب الى وجهة نظر المصارف، ما هو ردك على ذلك؟

لقد استمعنا الى الجميع، بدءا من

المودع، علما اننا في النهاية نُمثل الناس ولا نستطيع ان نتهاون بمصالحهم.

ثمة من يخشى ان يتركنا الصندوق في منتصف الطريق فلا يستفيد لبنان منه؟

هذا الكلام غير دقيق. يجب علينا الانسج المفاوضات التي تبدأ من اصعب النقاط، لذا على لبنان ان يبدأ من المكان الصحيح. نحن لا نتعاطى مع بنك خاص بل مع مؤسسة مالية عالمية تتعاون معها بلدان العالم. علما انه يمثل كل الامم ولا يمكن ان يقع في اخطاء معنا. عندما نضع من جهتنا الشروط المناسبة يمكننا الاستفادة من صندوق النقد. النظرية التي تقول ان الصندوق لن يتعاون معنا ساقطة في محلها، خصوصا اذا احسنا ادارتنا للامور وتعاطينا معه بواقعية وشفافية. في المناسبة، الصندوق يعرف الحل الانسب لكل احوالنا المالية ولا يمكننا اخفاء شيء عنه. نحن نتحدث عن الشروط العامة لهذه المؤسسة، ونطلب من المتحاورين اللبنانيين ان يقدموا حقيقة الارقام لدينا ضمن معايير صندوق النقد. كنواب، كنا نشكل عاملا مساعدا للحكومة وقمنا بمسؤولية وطنية، ولم يكن من خيار امامنا الا الذي سلكناه. من مهمة البرلمان ان لا يقدم نظريات، بل عليه ان ينصح ويحاسب ويصوّب الامور.

الا تبدو الحكومة منزعة من الطرح الذي قمتم بتقدمه؟

يجب ان تكون ممتنة للدور الذي قمنا به وعليها ان تقنع المعنيين به، علما انه لا يمكنها ان تضع البلد في مكان خطر. مشكلة هذه الحكومة ان لا قيادة لديها، اي معنى انه لا يوجد عندها نفس قيادي لاقتناع الاخرين. القائد الناجح لا يذهب الى اي عملية من دون التشاور مع الجهات المعنية. في المناسبة، لن ندخل في دور المستشارين الماليين لدى الحكومة. باختصار، لم تقدم الحكومة على اجراء الاتصالات المطلوبة مع هذه الجهات، ولم تؤسس لقاعدة سياسية. في الخلاصة، يجب ان نتحد جميعا ونقوم بتوحيد الرؤية على الطاولة قبل وضع مقاربات الارقام وتحديد الاولوية. على الحكومة ان تغير الكثير من نهجها لتستطيع تحقيق الهدف المطلوب لصندوق النقد.

الحكومة الى جمعية المصارف والبنك المركزي، وخلصنا كنواب الى مقاربة واحدة وخرجنا بنتيجة واحدة. ما علاقة المصارف هنا بالخلاصة التي توصلنا اليها ولم نتلق من المصارف اي ضغوط. كانت مقاربتنا محل اجماع نيابي من دون تردد، وكنا على نفس واحد في المقاربات التي قدمناها وتلقينا موقفا مؤيدا من نائب رئيس المجلس ايلي فرزلي ايضا، اضافة الى كل المحاورين اي الافراء الذين كانوا على الطاولة. لا بد من الاشارة هنا الى نقطة مهمة، وهي ان ما يهمننا هو ان ينجح الاقتصاد في تأمين القدرة على النهوض، مع التشديد على الحفاظ على وديعة المواطن واتعابه، لان المخطف هنا هي الدولة وليس المودع، وهي التي صرفت وانفقت. من اقل واجبات الدولة حماية

مجلس النواب توصل  
الى مقاربة مالية واحدة